تنوع التجارة الخارجية في مصر ودول الخليج العربي

د. فيصل عيد سعد عوجان دغيم العراده

حاصل علي دكتوراه الفلسفة في الدراسات السياسية والاقتصادية- معهد البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل- جامعة أسوان

ملخص:

ترتبط مصر ارتباطا وثيقا بالقارة الأفريقية جغرافيا وتاريخاً وحضاريا، فموقعها في الشمال الشرقي للقارة الأفريقية جعلها بوابة أفريقيا إلى القارة الآسيوية والأوروبية، كما أن لمصر والقارة الأفريقية تاريخاً طويلاً من العلاقات المصيرية التي تشكلت بفعل نهر النيل الذي يجرى في القارة الأفريقية، حيث تقع منابع نهر النيل الجنوبية في المنطقة الاستوائية بأفريقيا فضلاً عن منابعه في الهضبة الأثيوبية. تتبلور مشكلة الدراسة في أنه على الرغم من كثرة عدد الدول المنضمة لمبادرة حوض النيل، وما تنتجه تلك الدول من العديد من السلع والمنتجات سواء سلع أولية أو وسيطة أو حتى نهائية، إلا ان واقع الامر يظهر ضعف التبادل التجاري لمصر مع دول حوض النيل؛ ويتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في تناول تطور التبادل التجاري الكلى المصري مع دول حوض النيل من حيث الصادرات والواردات المصرية ودراسة الأهمية النسبية للصادرات والواردات المصرية بالنسبة لدول حوض النيل، والتوزيع الجغرافي الراهن للصادرات والواردات المصرية والتركز السلعي للتبادل التجاري بين مصر دول حوض النيل. وتحديد آليات التغلب على معوقات التبادل التجاري بين مصر ودول حوض النيل واعتمدت الدراسة (منهج التحليل الاقتصادي الوصفي والكمي) و(التحليل الإحصائي)، وتوصلت لمجموعة من النتائج، يتمثل أهمها في: تراجع الدور المصري الأفريقي نتيجة تصاعد التوتر بين مصر ودول منابع النيل، تنامي دور القوى المنافسة في المنطقة كالعلاقات الإسرائيلية الأفريقية، والدور الاستثماري الخليجي، وعدم تفعيل اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني المصري الأفريقي، ونقص الإمكانيات المصرية وغياب الإرادة السياسية. وأنه من المعوقات عدم وجود خطوط ملاحية بحرية وجوية منتظمة بين مصر ومعظم دول أفريقيا، وارتفاع أسعار الشحن إلى أفريقيا، وندرة المعلومات عن السوق الأفريقي.

(ISSN: 2536 - 9555)

مقدمة

تعتبر القارة الأفريقية هي ثاني أكبر قارات العالم من ناحية المساحة الكلية، حيث بلغت مساحتها حوالي ٣٠ مليون كم حيث تمثل حوالي ٣% من إجمالي المساحة الكلية للعالم، ويعيش فيها حوالي ١٥.٦% من إجمالي سكان العالم البالغ حوالى ٨.٢ مليار نسمة عام ٢٠١٧، وتمتد أفريقيا على جانبي خط الاستواء حيث يقع أغلب بلدانها في المناطق المدارية وتتصل بالقارة الآسيوية من ناحية الشمال الشرقي عن طريق شبه جزيرة سيناء. وتعتبر القارة الأفريقية نموذجا للتنوع المناخي والجغرافي والبيئي والثقافي ويعيش سكانها في ٥٤ دولة مستقلة، تختلف اختلافا بيئياً في المساحة والموارد والسكان؛ وعلى الرغم من تمتع القارة الأفريقية بالموارد الطبيعية والاقتصادية الا أن غالبية اقتصادتها تتسم بالضعف، كما أن غالبية هذه الاقتصادات يعتمد على تصدير المواد الأولية مثل النفط والماس، والنحاس واليورانيوم وغيرها.

وترتبط مصر ارتباطا وثيقا بالقارة الأفريقية جغرافيا وتاريخاً وحضاريا، فموقعها في الشمال الشرقي للقارة الأفريقية جعلها بوابة أفريقيا إلى القارة الأسيوية والأوروبية، كما أن لمصر والقارة الأفريقية تاريخاً طويلاً من العلاقات المصيرية التي تشكلت بفعل نهر النيل الذي يجرى في القارة الأفريقية، حيث تقع منابع نهر النيل الجنوبية في المنطقة الاستوائية بأفريقيا فضلاً عن منابعه في الهضبة الأثيوبية.

ويحتل قطاع التجارة الخارجية مكانة متميزة بين الاقتصاديات النامية نظرا لأهميته في توفير موارد النقد الأجنبي من خلال عوائد الصادرات اللازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والتي تعد هدفاً رئيسياً لمعظم الدول النامية، وخاصة مصر التي السيطرة على الميزان التجاري وأصبحت تعاني من زيادة الواردات الزراعية، لذا فإن الانضمام إلى تعاون وتكامل اقتصادي قوي وتحسين شروط التجارة الخارجية في ظل تزايد المنافسة التصديرية في أسواق الدول المتقدمة ودول الإتحاد الأوروبي ربما قد يؤدى الزيادة فعالية التجارة البينية للدول المتعاونة، بما يعني اهمية التعامل هذه الدول بمنظور استراتيجي شامل يعتمد على ربط المصالح المشتركة لدول حوض النيل سواء في صورة اتفاقيات ثنائية أو جماعية مثل مبادرة حوض النيل فبراير ١٩٩٩م (Basin Nile Initiative) والتي تم التوقيع عليها بين دول حوض النيل العشر، بهدف تدعيم أواصر التعاون الإقليمي الاقتصادي والاجتماعي بين هذه الدول بهدف دفع عجلة التنمية

الاقتصادية في إطار متوازن بين هذه الدول وزيادة حجم التجارة البينية والاستثمارات المشتركة بين تلك الدول.

ومن هنا تظهر أهمية التكامل والتعاون الاقتصادي بين دول حوض النيل (السودان) أثيوبيا، الكونغو الديموقراطية، أوغندا، كينيا، مصر، روندا بوروندي تنزانيا إريتريا من خلال زيادة فعالية التجارة البينية بين هذه الدول خاصة الأمر الذي يتطلب ضرورة الوقوف على التغيرات التي طرأت على اقتصاديات تلك الدول بصفة عامة، وعلى حجم التبادل التجاري الزراعي بصفة خاصة نتيجة تطبيق مثل هذه الاتفاقيات.

إشكالية الدراسة

تتبلور مشكلة الدراسة فى أنه على الرغم من كثرة عند الدول المنضمة لمبادرة حوض النيل، وما تنتجه تلك الدول من العديد من السلع والمنتجات سواء سلع أولية أو وسيطة أو حتى نهائية، إلا ان واقع الأمر يظهر ضعف التبادل التجاري لمصر مع دول حوض النيل.

حيث بلغت نسبة ما تمثله التجارة الكلية مع دول حوض النيل حوالي ١.٣٩ من التجارة الكلية المصرية خلال متوسط الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٨) حيث بلغت قيمة الصادرات المصرية لها حوالي ٦٢٧ مليون دولار خلال متوسط الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨) تمثل حوالي ٣.١٦ من متوسط قيمة الصادرات المصرية الكلية والبالغة حوالي ١٩٠٨ مليار دولار خلال الفترة المشار إليها، في حين بلغت إجمالي قيمة الواردات المصرية من دول حوض النيل حوالي ٢٨٩.٨ مليون دولار، تمثل حوالي ٠.٦٣% من متوسط قيمة الواردات المصرية الكلية البالغة حوالي ٤٦.٢ مليار دولار خلال نفس الفترة وهو ما لا يلبي الطموحات ويتطلب المزيد من الجهد لزيادة معدلات التبادل التجاري والمصالح المشتركة بين الأطراف المعنية والتعرف على أهم العقبات التي تعترض تحسين وتنمية التجارة الخارجية الكلية والزراعية المصرية مع مجموعة دول حوض النيل.

أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في دراسة تطور التبادل التجاري الكلى مع دول حوض النيل من حيث الصادرات والواردات المصرية.

(ISSN: 2536 - 9555)

ويتفرع عن الهدف الرئيس الأهداف الجزئية الآتية:-

- دراسة الأهمية النسبية للصادرات والواردات بالنسبة لدول حوض النيل والتوزيع الجغرافي الراهن للصادرات والواردات.
- دراسة التوزيع الجغرافي والتركز السلعي للتبادل التجاري مع دول حوض النيل.
- تحديد آليات التغلب على معوقات التبادل التجاري مع ودول حوض النيل قياس مدى تماثل وتوافق هيكل الصادرات المصري مع نظيره الدول حوض النيل والطاقات الاستيعابية الاسواق دول حوض النيل لصادرات مصر.

منهج الدراسة ومصادر البيانات

اعتمدت الدراسة منهج (التحليل الاقتصادي الوصفي والكمي) و(التحليل الإحصائي) لمتغيرات الدراسة، وقياس كفاءة التجارة الخارجية باستخدام بعض المؤشرات، كما تم استخدام (مؤشر تماثل الصادرات Exports similarity) لقياس مدى التماثل بين الهياكل الإنتاجية لمصر مع دول حوض النيل، و(مؤشر التوافق التجاري Trade Compatibility) لقياس مدى توافق صادرات وواردات مصر مع دول حوض النيل مع واردات وصادرات دول حوض النيل مع مصر (المؤشرين السابقين لقياس خلق وتحويل التجارة ومؤشر الطاقة الاستيعابية لقياس قدرة استيعاب دول حوض النيل الصادرات مصر، بالإضافة إلى تقدير نموذج Gravity models trade باعتباره نموذج يسعي إلى تفسير قيام التجارة وتدفقها وانسيابها، كما أنه يأخذ في اعتباره أكبر عدد ممكن من المتغيرات المفسرة لمستوي التجارة بين الدول.

اعتمدت الدراسة: على البيانات الثانوية للدوريات والنشرات الصادرة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء قاعدة بيانات التجارة الخارجية التابعة للأمم المتحدة.

كما تم الاستعانة ببعض الأبحاث والرسائل والدراسات والكتب العلمية التي تناولت موضوع الدراسة.

الإطار الزماني والمكاني للدراسة

الإطار المكاني استهدفت الدراسة التبادل التجاري مع دول حوض النيل. الإطار الزمني استهدفت الدراسة جمع وتحليل البيانات للمتغيرات قيد الدراسة خلال الفترة (٢٠٠٠ :٢٠١٨).

الدور المصري تجاه أفريقيا ودول حوض النيل يتناول هذا المطلب الدور المصري في أفريقيا وأسباب ومؤشرات تراجع هذا الدور بصفة عامة، ومعوقات التبادل التجاري المصري دول حوض النيل بصفة خاصة وفرص التعاون والمعوقات وآليات التعاون.

أولا: الدور المصري في أفريقيا

تولت مصر رئاسة لجنة تحرير أفريقيا عام ١٩٨٤م، كما انتخب رئيس الجمهورية رئيساً لمنظمة الوحدة الأفريقية خلال الفترة ١٩٨٩- ١٩٩٠م، ومرة أخرى خلال الفترة ١٩٩٣- ١٩٩٤م وشاركت مصر فى صدور إعلان هرارى عام ١٩٨٩م والذي طالب بمجابهة النظام العنصري في بريتوريا والإفراج عن المعتقلين السياسيين وفي مقدمتهم نيلسون مانديلا، كما شاركت مصر بصفة مراقب في دعم الحوار من أجل جنوب أفريقيا ديمقراطية خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٢م من أجل احتواء العنصرية في جنوب أفريقيا وهو ما تحقق بإجراء انتخابات حرة في ١٩٩٤م.

وفي المجال الاقتصادي وقعت مصر على اتفاقية إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية في أبوجا عام،١٩٩١م، كما انضمت إلى السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (كوميسا) عام ١٩٩٨م، ثم تجمع دول الساحل والصحراء عام ٢٠٠٤م، باعتبار أن تلك التجمعات الاقتصادية الإقليمية الفرعية تعتبر خطوة ضرورية نحو إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية المنشودة، فضلاً عن مشاركتها في إطلاق مبادرة المشاركة الجديدة لتنمية أفريقية (نيباد) عام ٢٠٠١م.

وفي مجال دعم الإصلاح السياسي في أفريقيا شاركت مصر في مراقبة الانتخابات الرئاسية والتشريعية في العديد من الدول الأفريقية، ومنها جنوب أفريقيا عام ١٩٩٤م، وكذلك كل من جيبوتي، ونيجيريا، وموزمبيق، وناميبيا وأوغندا، وأخيراً الانتخابات العامة في السودان في أبريل ٢٠١٠[١]. وعلى مستوى التعاون الفني قدمت مصر من خلال الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا، أشكالاً مختلف من الدعم للدول الأفريقية

[١] فرج عبد الفتاح فرج الدور المصري في أفريقيا الواقع الراهن واليات التفعيل **المؤتمر السنوي للمجلس المصري للشئون الخارجية العلاقات المصرية الأفريقية**. نحو آفاق جديدة، ٢٠١٧، ص٥٢.

(ISSN: 2536 - 9555)

وذلك من خلال عقد اتفاقات التعاون الفني مع الحكومات والمؤسسات المهنية والجامعات والمعاهد العلمية الأفريقية في التخصصات المختلفة[٢].

ثانياً: الدور المصري ومؤشرات تراجعه.

رغم الجهود السياسية والاقتصادية والتعاون الفني، ورغم إدراك القيادة السياسية المصرية بأهمية وضرورة تفعيل الدور المصري في أفريقيا، ما زال كثير من جوانب هذا الدور دون الحد المطلوب، حيث يوجد مؤشرات عديدة على تراجع العلاقات المصرية الأفريقية حجماً وكثافة، وتتوفا، **ومن تلك المؤشرات**[٣]:

أ) مؤشرات تراجع الدور المصرى

١. تصاعد التوترات بين مصر ودول منابع النيل.

قاد بعض المسؤلين في دول حوض النيل حملة تروج لفكرة مؤداها أن مصر والسودان تحصلان على نصيب الأسد من مياه نهر النيل، وتعالت بعض الأصوات التي تطالب بإعادة توزيع مياه نهر النيل بين دول حوض النيل، وتسعير مياه نهر النيل، وفتح أبواب المفاوضات بشأن حصص دول حوض النيل حيث طالبت بعض دول منابع النيل بنصيب أكبر في مياه النيل، مشيرة إلى عدم موافقتها على اتفاقية ١٩٢٩م بين الحكومة البريطانية وحكومات إثوبيا والمستعمرات البريطانية في شرق أفريقيا، بوصفها اتفاقية بين دول استعمارية. كما أبدت بعض دول منابع النيل اعتراضها على اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٥٩م المبرمة بين مصر والسودان، بحجة أن أغلب تلك الدول كانت لا تزال مستعمرة، وأن مواطنيها وحكوماتها لم تكن طرفا فيها. وأعلنت حكومة إثيوبيا أكثر من مرة عزمها استعمال حقها السيادى والتعامل مع الأنهار التابعة من أراضيها بما يتفق مع مصالحها وقد قفزت هذه القضية إلى مقدمة الأحداث مع تزايد عدد سكان دول منابع النيل، وتزايد احتياجاتها من مياهه وتوالى موجات الجفاف والتصحر في تلك الدول، وخاصة في كينيا، تنزانيا واثوبيا، واريتريا وقد وصل الأمر إلى حد أن بعض دول المنبع

---

[٢] فرج عبد الفتاح فرج المرجع السابق، ص٥٦.

[٣] أحمد ياقوت، محمد تحليل عقبات التكامل الاقتصادي بين البلاد النامية، **رسالة ماجستير**، قسم الاقتصاد الزراعي كلية الزراعة جامعة الإسكندرية، ١٩٧٤، ص ٩٨.

سعت لطرح تلك القضية ضمن اجتماعات الاتحاد الافريقي في ليبيا، كما طرحتها أيضاً خلال اجتماع دول حوض النيل في العاصمة الأوغندية كمبالا. لكن ذروة الخلاف قد عبرت عن نفسها مع تعثر الاتفاق على الإطار المؤسسى لمبادرة حوض النيل، وتوقيع اتفاق عنتيبي في مايو ٢٠١٠م، والإعلان الإثيوبي عن إنشاء سد النهضة في مارس ٢٠١٢م.

٢. ضعف التمثيل المصرى في المحافل الأفريقية.

في إطار الاتحاد الأفريقى كان مستوى المشاركة المصرية في القسم الأفريقية أقل من المستوى الرئاسي في غالبية الأحوال، حيث كان رئيس الوزراء أو وزير الخارجية أو اى وزراء آخرين هم الذين ينوبون عن الرئيس في حضور تلك القسم. ولم يحضر رئيس الجمهورية منذ حادثة الاغتيال عام ١٩٩٥م أى قمة في إطار منظمة الوحدة الأفريقية. وفي إطار الاتحاد الأفريقى كانت المشاركة في خمس قمم فقط خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١١م من ١٢ قمة عادية عقدت خلال تلك الفترة. عدم وجود مقرات لأجهزة الاتحاد الأفريقي في مصر.

حيث يتواجد برلمان عموم أفريقيا في جمهورية جنوب أفريقيا، والبنك المركزي الأفريقي في نيجيريا، وبنك الاستثمار الأفريقى فى ليبيا، وصندوق النقد الأفريقي في الكاميرون، ومحكمة العدل الأفريقية في تنزانيا، كما يوجد مقر مبادرة نيباد في مدينة ديربان في جنوب أفريقيا ولا يتواجد أى مقر الأجهزة الاتحاد الأفريقي في مصر، كما لم تحصل على رئاسة الاتحاد منذ تأسيسه في يوليو ٢٠٠١م، بالرغم من أنها تساهم بنحو ١٠% من ميزانية الاتحاد.

٣. تهميش دور مصر في تسوية الصراعات الأفريقية

من أهم هذه الصرعات الصراع في جنوب السودان والصراع في الصومال، وكذا الصراع في إقليم دارفور، ويعود ذلك إلى شكوك بعض الاطراف الأفريقية في حقيقة الدور المصرى والتخوف من إنحيازه لطرف دون آخر، وكذا يسبب محاولة أطراف من داخل وخارج القارة التعامل مع مصر، موضوعياً وليس جغرافياً على كونها دولة عربية في المقام الأول، وشرق أوسطية في المقام الثاني وذلك قبل أن يأتي وجودها جغرافيا في شمال القارة الأفريقية.

(ISSN: 2536 - 9555)

ب. ضعف الاستثمارات المصرية في أفريقيا

على الرغم من وجود مؤشرات على أفاق واعدة لفرص الاستثمار المصرى فأفريقيا، لا سيما في دول حوض النيل، لكن بالرغم من ذلك، مازالت الاستثمارات محدودة بين مصر وأفريقيا، بالرغم من الفرص الكبيرة، نتيجة الصعوبات التي تواجه هذه العملية بالنسبة للمستثمرين المصريين والأفارقة.

ج. أسباب تراجع الدور المصرى[٤].

تنامي دور القوى المنافسة برزت قوى أفريقية منافسة للدور المصرى تسعى للعب دور إقليمي فاعل، وفي مقدمة هذه القوى جنوب أفريقيا ونيجيريا.

فجنوب أفريقيا تسعى بعد انتهاء النظام العنصري فيها رسميا للقيام بدور إقليمي فاعل، بل وتمثيل أفريقيا في مجلس الأمن الدولي، بما تتميز من مؤهلات تؤهلها لذلك، فهي أعلي أكبر ناتج محلى إجمالي في أفريقيا، وتساهم وحدها بنحو ٤٤% من الناتج المحلى الإجمالي لأفريقيا جنوب الصحراء، وهى تقوم بدور فاعل في تسوية الصرعات الأفريقية، وكذلك الأمر بالنسبة لنيجيريا، الدولة النفطية الأولى في القارة، وصاحبة ثاني أكبر احتياطي في أفريقيا بعد ليبيا، سابع مصدر للنفط للولايات المتحدة الأمريكية، والتي تقوم بدور فاعل في تسوية الصراعات في القارة قاطبة، لاسيما في الغرب الأفريقي. أما فهي ليبيا، فقد سعت للعب دور إقليمي فاعل منطلقة من طموحات العقيد الليبي معمر القذافي في القيام بدور رائد في وحدة القارة، من خلال الاتحاد الأفريقي وتجمع الساحل الصحراء. وفي هذا السياق، لعبت المعنويات والاستثمارات الليبية في أفريقيا دوراً مهماً ظهور ليبيا كفاعل أساسي في القارة الأفريقية وإن كان من المتوقع تراجع الدور الليبي في القارة بعد سقوط نظام القذافي في نهاية عام،٢٠١١م، ودخول الجمهورية الليبية في صراع تقسيم السلطة حاليا. ولا شك أن تعدد المنافسين للدور المصري من ناحية، وغياب الرؤية والإرادة المصرية في القيام بدور فاعل في القارة، ساهم في زيادة تراجع الدور المصري في أفريقيا.

---

[٤] فرج عبد الفتاح فرج، **الدور المصرى في أفريقيا الواقع الراهن وآليات التفعيل**، مرجع سابق، ص ٧٣.

١. غياب الرؤية الاستراتيجية

تشتتت رؤية القيادة المصرية في السنوات الثلاثين الماضية بين القضية العربية من جهة، والقضية الإسلامية من جهة ثانية، والقضية الأفريقية من جهة ثالثة، وهو ما جعلها تفصل القضية العربية على القضية الأفريقية بطريقة غير متوازنة وغير عادلة، حيث كانت المنطقة الأفريقية تأتى دائما في المرحلة الثانية بعد المنطقة العربية. فإذا تحدثنا عن المصالح المعيشية لمصر فتحتل أفريقيا الأولوية، وإذا تحدثنا عن مصالح مصر الحضارية والثقافية، فإن المنطقة العربية تحتل الأولوية، فحينما تكمن المصالح تتحدد الأولويات.

عدم تنفيذ اتفاقيات التعاون الاقتصادي والقني لم تحظ اتفاقيات التعاون الاقتصادى والفنى التي وقعتها مصر مع الدول الأفريقية بالاهتمام والعناية المطلوبين، وبالرغم من استمرار التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين مصر وأفريقيا وما طرأ عليه من تحسن خلال التسعينيات من القرن الماضي إلا أنه مازال محدوداً.

فضلاً عن أن اللجان المشتركة التي يتم إقامتها بين مصر والدول الأفريقية لا يتم تفعيل عملها بالشكل اللازم أو غير منتظمة في انعقادها، حيث تتأثر بتقيات العلاقات السياسية بين مصر وتلك الدول، كما في حالة اللجنة المشتركة بين مصر والسودان إثر التوتر في العلاقات بين الجانبين على خلفية حادث أديس أبابا عام ١٩٩٥م.

وبالنسبة لاتفاقيات التعاون الفني، فإن الجهد المبتول الذي يقوم به الصدوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا يحتاج إلى إعادة نظر حيث يحب أن يكون الحراء الموقودون معرفة بالشئون الأفريقية، وبواقع المجتمعات التي سيعيشون فيها، وبالرسالة التي سوف يقمون بأدائها، وتقديم هؤلاء الخبراء تقارير دورية بأنشطتهم، وباحتياجات الدول الأفريقية في مجال تخصصاتهم حتى يمكن الاستفادة منها في فتح مجالات جديدة للعمل المصري في أفريقيا.

٢. نقص الإمكانيات

عدم إدراك صانع القرار لأهمية تخصيص ميزانية مناسبة للقارة الأفريقية في الموازنة العامة للدولة للقيام بدور إقليمي فاعل في أفريقيا جاء نتيجة لقلة الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة، وكذا يعود إلى تراجع وضعية الدراسات الأفريقية في مصر، وقد ساهم ذلك في ضعف البيانات عن أفريقيا، بما في ذلك البيانات الخاصة بالدائرة الأهم في

(ISSN: 2536 - 9555)

العلاقات المصرية الأفريقية وهي دائرة حوض النيل، بل إن المجال الأفريقي بات ينظر إليه كنوع من العقاب لمن يعمل فيه، وقد نجد هذا ماثلا في وزارة الخارجية، حيث صار الاشتغال بالهم الأفريقي مشكلة للمسؤلين المصريين.

٣. السلبيات المرتبطة بالمؤسسات المصرية المعنية بأفريقيا

هناك الكثير من السلبيات المرتبطة بعمل المؤسسات المصرية التي تعني بالتعامل مع الأفارقة، سواء داخل أو خارج مصر. في المجال التعليمي علي سبيل المثال وبالرغم من الدور الكبير الذي لعبه الأزهر الشريف في نشر الإسلام في أفريقيا، وبالرغم من أن الطلاب الأفارقة يمثلون نحو ٧٠% من الدارسين الأجانب بالأزهر الشريف، وأن نسبة مبعوثي الأزهر في افريقيا تصل الي ٧٥% من إجمالي المبعوثين الأزهريين في العالم إلا أنه توجد الكثير من المعوقات التي تحد من دور الأزهر في أفريقيا من حيث نوعية المناهج التي لا تعبر عن الوفاء باحتياجات التنمية الاقتصادية في الدول الأفريقية، وعدم دراية المبعوثين الأزهربين الموفدين لأفريقيا بلغات وعادات الشعوب الأفريقية الموفدين إليها يؤدي بهم إلى عد القيام بأى دور حقيقي في تعزيز العلاقات المصرية الأفريقية[٥].

ثالثا- العلاقات التجارية الكويتية:

تبنت الدول العربية ومنها الكويت خلال الأعوام الماضية مجموعة من السياسات الهادفة إلى تحسين مستويات التجارة الخارجية، حيث قامت بتطوير أنظمة التسجيل التجاري، وتحديث التشريعات المتعلقة بالتجارة الخارجية، كما قامت بعض الدول العربية بإنشاء لجان وطنية تهدف إلى تسهيل الإجراءات الخاصة بالتجارة الخارجية وترتبط غالبية الدول العربية بالعديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة، من أجل تسهيل النفاذ إلى كل من الأسواق العربية والدولية.

تطورت حركة التبادل التجاري بين الكويت ودول العالم، نظراً لوجود عوامل جغرافية أسهمت في تطور حركة التبادل التجاري بين الكويت ودول العالم، منها طبيعة الموقع

---

[٥] دياب على محمد على (باحث اقتصادي)، من أجل تعزيز الشراكة الاقتصادية العربية الأفريقية المنتدى رفيع المستوى حول التعاون العربي الأفريقي في مجال الاستثمار والتجارة وزارة التجارة والصناعة ليبيا (طربلس)، ٢٥-٢٦/٩/٢٠١٠م.

والنمو السكاني والكشف عن النفط وتطور إنتاجه والانفتاح الاقتصادي للكويت على أسواق العالم، وشكلت مجموعة الدول الاسيوية أهم أسواق الصادرات الكويتية، كما شكلت هذه المجموعة مع مجموعة الدول الأوروبية أهم أسواق واردات الكويت تقامت معدلات التبادل التجاري بين الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي بينما انخفض ستوى التبادل التجاري بينها وبين دول القارة الأفريقية بوجه عام، ودول حوض النيل جه خاص باستثناء السورية بطبيعة انضمامها لجامعة الدول العربية وبحكم الاتفاقيات والعلاقات الثنائية التي تربطها بهما. لذا سوف يتم استعراض التوزيع الجغرافي التجارة الخارجية للكويت بوجه عام ودول حوض النيل بصفة خاصة للتعرف على مدى أهمية التبادل التجاري بين الكويت ودول حوض النيل وامكانية الاستفادة من تجربة مصر في تفعيل وزيادة التعاون التجاري والاقتصادي مع تلك الدول، بالإضافة إلى اوجه التعاون الفني الموجه لدول أفريقيا[٦].

رابعا- العلاقات التجارية الكويتية- الإفريقية:-

أ. الصادرات الكلية السلعية الكويتية.

جدول (١)

إجمالي صادرات السلع الكويتية للعالم بالمليار دولار خلال الفترة من (٢٠٠٨- ٢٠١٨).

الصادرات	القيمة	%
إجمالي صادرات السلع	٧٨ ،٤٥	١٠٠
إجمالي صادرات السلع الإفريقية	٠,١٧	٠ ،٢٢
إجمالي صادرات السلع لأسيا	٤,٨٧	٦ ،٢٠
إجمالي صادرات السلع لأوربا	٠,٢٥	٠,٣٢
إجمالي صادرات السلع لأمريكا اللاتينية والكاريبي	٠,٠٦	٠,٠٨
إجمالي صادرات الوقود المعدني	٧٢,٨٦	٩٢,٨٨

المصدر: (مركز التجارة العالمي Centre Centre Trade).

[٦] طارق نوير (دكتور)، دور الحكومة الداعم للتنافسية، المعهد العربي للتخطيط الكويت ٢٠١٣م. ص ١٣.

(ISSN: 2536 - 9555)

يتبين لنا من جدول (١) إجمالي صادرات السلع الكويتية للعالم خلال الفترة (٢٠٠٨ ٢٠١٨م) حيث بلغ ٤٥.٧٨ مليار دولار منها ٤٨٧ مليار صادرات سلعية لأسيا تمثل ٦.٢% من إجمالي قيمة الصادرات السلعية الكويتية، حوالي ٠.٢٥ مليار دولار لأوروبا تمثل نحو ٠.٣٢% من إجمالي قيمة الصادرات السلعية الكويتية، في حين تبلغ قيمة الصادرات السلعية الكويتية لأفريقيا نحو ٠.١٧ مليار دولار تمثل حوالي ٠.٢٢% من إجمالي قيمة الصادرات السلعية الكويتية. في حين تشكل صادرات الوقود المعدني (النفط) ومشتقاته حوالي ٩٢.٨٨٪ من إجمالي قيمة الصادرات السلعية الكويتية بقيمة تبلغ ٧٢.٨٦ مليار دولار.

ومما سبق يتضح:

- تشكل الصادرات النفطية الجزء الأكبر من الصادرات السلعية الكويتية، والتي تعول كتليها في تمويل خطط التنمية، والبنية التحتية.
- لا تشكل صادرات السلع غير النفطية سوى قد ضئيل من قيمة الصادرات السلعية الكويتية لحساب الصادرات النفطية، وهو ما يطلق عليه الاقتصاد القائم على السلعة الواحدة.
- تشكل صادرات السلع الكويتية لدول آسيا وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي النسبة الأكبر من الصادرات غير النفطية، نظرًا للموقع الجغرافي، وعلاقات الجوار على عكس الدول الأفريقية.

ب. **الواردات الكمية السلعية الكويتية.**

لا يختلف الوضع بالنسبة للواردات الكويتية حيث بلغت نسبة واردات الكويت من دول حوض النيل حوالي ٣% من الواردات الكويتية من أفريقيا، وتمثل هذه النسبة، حوالي ٠.٠٦% من الواردات الكويتية الكلية من العالم.

جدول (٢)

قيمة إجمالي واردات السلع الكويتية للعالم بالمليار دولار خلال الفترة (٢٠٠٨- ٢٠١٨).

الواردات	القيمة	%
إجمالي واردات السلع	٣٨,٩	١٠٠
إجمالي واردات السلع من أسيا	١٦.٢	٥٦.٣
إجمالي واردات السلع من أوربا	٧.٦	١٢٦.٣
إجمالي واردات السلع من النافتا	٣,٣	١١.١
إجمالي واردات السلع من إفريقيا	٠.٦	٢,٠

المصدر: مركز التجارة العالمي (Centre Centre Trade)

ومن جدول (٢) يتضح الآتي:

- ٢٨,٩ مليار دولار هي إجمالي قيمة واردات الكويت السلعية من العالم.
- ٧٧% من واردات الكويت السلعية تأتى من أسيا، يليها الواردات من أوروبا بنسبة٢٣%، تليها الواردات من النافتا اتفاقية التجارة الحرة لامريكا الشمالية بنسبة ١١.٦%، وأخير الواردات من أفريقيا بنسبة ٢%.
- اعتماد الكويت على كل من أسيا وأوروبا في تغطية أكثر من ٨٢% من وارداتها بالمقارنة بحوالي ٢% من وارداتها من أفريقيا.
- يتضح ضعف حجم التبادل التجارى بين دولة الكويت ودول أفريقيا بصفة عامة ودول حوض النيل بصفة خاصة.
- يتضح أن قيمة حجم التجارة الكويتية مع دول حوض النيل التسعة (باستثناء مصر) تمثل ٥.٣% من قيمة التجارة الكويتية مع أفريقيا، بينما حجم التجارة مع الدول الأفريقية الأخرى تمثل أكثر من ٩٤% وهذه النسبة نقل بدورها إذا ما تم مقارنتها بحجم التجارة الكويتية الكلية مع العالم حيث بلغت بحوالي ٠.٠٤%، تعكس ضعف العلاقات التجارية بين أفريقيا بصفة عامة ودول حوض النيل بصفة خاصة. وفي مجال الصادرات بلغت نسبة الصادرات الكويتية لأفريقيا نحو ٠.٢٢% من قيمة الصادرات الكلية للعالم، وتختص دول حوض النيل بنحو ١٣.٢٪ من قيمة الصادرات الكويتية لأفريقيا، وتقل هذه النسبة لدول حوض النيل بدورها لتصل إلى٣% من حجم الصادرات الكويتية الكلية للعالم.

(ISSN: 2536 - 9555)

(ج) التجارة الخارجية الكويتية لأفريقيا والعالم.

جدول (٣)

التجارة الخارجية الكويتية لأفريقيا والعالم بالمليون دولار خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٨).

المصادر	قيمة التجارة الخارجية	%من قيمة التجارة		قيمة الصادرات الكلية	% من قيمة الصادرات		قيمة الواردات الكلية	% من قيمة الواردات	
		لأفريقيا	للعالم		لأفريقيا	للعالم		لأفريقيا	للعالم
إجمالي أفريقيا	٧٦٤,٧	١٠٠	٠،٧١	١٧٣.٦	١٠٠	٢٢,	٠١١,١	١٠٠	٢.٠٥
دول حوض النيل	٤٠.٤	٥,٣	٠,٠٤	٢٣,٠	١٣,٢	٠.٠٣	١٧.٤	٣	٠.٠٦
دول أفريقية أخري	٧٢٤.٣	٩٤.٧	٠.٦٧	١٥٠.٦	٨٦,٨	٠,١٩	٥٧٣.٧	٩٧	١,٩٩

المصدر: مركز التجارة العالمي

خامساً- التوزيع الجغرافى والسلعي للتجارة الخارجية الكويتية مع دول حوض النيل.

أ- التوزيع الجغرافى للصادرات الكويتية الكلية لدول حوض النيل.

جدول (٤)

صادرات الكويت الكلية لدول حوض النيل بالألف دولار خلال الفترة (٢٠٠٨- ٢٠١٩).

الدولة	القيمة	%
السودان	١٢٧٦٥,٤	٥٥,٥
أثيوبيا	٢٤٩,٣٣	١٥,٢
كينيا	٢٩١٤,٧	١٢,٧
تنزانيا	٢٤٩٧,٨	١٠,٩
أوغندا	٨٩٥,٢	٣,٩
الكنغو الديمقراطية	١٩٥,١	٠,٨
رواندا	١٨٥,٥	٠,٨
اريتريا	٥٩,٨	٠,٣
بوروندي	٣,٠	٠.٠١٣
دول حوض النيل	٢٣٠٠٦,٧	١٠٠,٠

المصدر: مركز التجارة العالمي Centre Centre Trade

أوضحت احصاءات التوزيع الجغرافي لقيمة صادرات الكويت الكمية لدول حوض النيل خلال الفترة (٢٠٠٨- ٢٠١٩) كما هو موضح بجدول (٤) أن متوسط قيمة الصادرات خلال تلك الفترة بلغ حوالي ٢٣ مليون دولار استحوذت السودان على حوالي ١٢.٧ مليون دولار، أي ما يمثل نحو ٥٥.٥% من متوسط قيمة صادرات الكويت لدول حوض النيل خلال تلك الفترة لتحتل المرتبة الأولى، يليها اثيوبيا في المرتبة الثانية بحوالي ٣.٤٩ مليون دولار بنسبة مثلت نحو ١٥.٢% من متوسط قيمة صادرات الكويت الكلية لدول حوض النيل لنفس الفترة، يليهم في المرتبة الثالثة كينيا بمتوسط بلغ حوالى ٢.٩١ مليون دولار لتمثل نحو ١٢.٧٪ من متوسط إجمالي قيمة صادرات الكويت الكلية لدول حوض النيل لنفس الفترة، ثم تأتي تنزانيا وأوغندا في المرتبة الرابعة.

والخامسة على الترتيب بنسبة ١٠.٩، ٣.٩٪ على الترتيب، حيث مثلوا مجتمعين نحو ٩٨.١% من متوسط إجمالي قيمة صادرات الكويت الكلية لدول حوض النيل خلال تلك الفترة.

ب-التوزيع السلعى الصادرات الكويت الكلية لدول حوض النيل

باستقراء بيانات جدول (٤) السابق؛ تبين أن المجموعات السلعية الرئيسية التي تألفت منها صادرات الكويت الكلية لدول حوض النيل خلال الفترة (٢٠٠٨- ٢٠١٩) تمثلت في مجموعات رئيسية بالإضافة إلى أصناف أخرى استحوذت مجموعة المنتجات الكيماوية والبلاستيك على نحو ٤٣% من متوسط إجمالي صادرات الكويت الكلية من المجموعات السلعية يليها مجموعة الآلات والأجهزة الآلية والكهربائية ومعدات النقل وأجزائها على نحو ٢٠% وفي المرتبة الثالثة مجموعة الوقود والمنتجات البترولية ومنتجات الصناعات الاستخراجية بنسبة ١٠.٨٪، وتأتي باقي المجموعات بنسب تراوحت بين نحو ١,٧٪: ١١%.

(ISSN: 2536 - 9555)

ج- صادرات الكويت الاجمالية من المجموعات السلعية لدول حوض النيل.

جدول (٥)

صادرات الكويت الإجمالية من المجموعات السلعية لدول حوض النيل بالألف دولار خلال الفترة (٢٠٠٩- ٢٠١٨)

المجموعة	المتوسط	%
المنتجات الحيوانية والنباتية والمشروبات والتبغ	٦٩٣,٩	٣,٠
الوقود والمنتجات البترولية ومنتجات الصناعات الاستخراجية	٢٤٧٦.٤	١٠.٨
المنتجات الكيماوية والبلاستيك	٩٨٨٨.٢	٤٣٠٠
المطاط والجمود والأخشاب والمواد النباتية والورق ومنتجاتة	٤٠٠.٣	١.٧
خيوط والألياف النسيجية ومنتجات الغزل والنسيج والملابس	٢٥٣١.٠	١١.٠
مصنوعات الرخام والأحجار والخزف والزجاج والمواد المماثله	٤٦٧.٣	٢.٠
المنتجات المعدنية	٨١٣.٣	٣,٥
الالات والأجهزة الالية والكهربائيه ومعدات النقل	٤٥٩٧.٨	٢٠.٠
أصناف أخري	١١٣٨.٧	٤.٩
الإجمالي	٢٣٠٠٦,٧	١٠٠,٠

المصدر: الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

التوزيع الجغرافى لواردات الكويت الكلية من دول حوض النيل

الجدول (٦)

واردات الكويت الكلية من دول حوض النيل بالألف دولار خلال الفترة (٢٠٠٨- ٢٠١٩).

الدولة	القيمة	%
السودان	٧٣٥٩	٤٢.٣٩
كينيا	٥٩٨	٣٤.٤٤
أثيوبيا	٣٠٤٥	١٧.٥٤
تنزانيا	٤٤٠	٢,٥٤
أوغندا	٤٠٠	٢.٣
روندا	١٢٠	٠.٦٩
اريتريا	٦	٠.٠٤
بوروندي	٦	٠.٠٣
الكنغو الديمقراطية	٥	٠.٠٢٨
دول حوض النيل	١٧٣٥٩	١٠٠.٠

المصدر: مركز التجارة العالمي Centre Centre Trade.

أشارت احصاءات التوزيع الجغرافي لقيمة واردات الكويت الكلية من دول حوض النيل خلال الفترة (٢٠٠٨- ٢٠١٩) بجدول (٦) أن متوسط قيمة واردات الكويت الكلية خلال تلك الفترة بلغ حوالي ١٧.٣ مليون دولار استحوذت دولة السودان على حوالي ٧.٣٦ مليون دولار اى ما يوازي يمثل نحو ٤٢.٣٩% من متوسط قيمة واردات الكويت الكلية من دول حوض النيل خلال تلك الفترة احتلت كينيا المرتبة الثانية بحوالي ٥.٩٨ مليون دولار لتمثل نحو ٣٤.٤% من متوسط قيمة واردات الكويت الكلية من دول حوض النيل خلال تلك الفترة، واحتلت أثيوبيا، تنزانيا المرتبة الثالثة والرابعة على. الترتيب بحوالي ٣.٠٠٤، ٠.٤٤ مليون دولار على الترتيب لتمثل كل من السودان كينيا أثيوبيا، تنزانيا مجتمعين حوالي ١٦.٨ مليون دولار أي ما يقدر بنحو ٩٦.٧% من متوسط إجمالي قيمة واردات الكويت الكلية من دول حوض النيل خلال تلك الفترة.

(ISSN: 2536 - 9555)

التوزيع السلعى الواردات الكويت الكلية من دول حوض النيل.

جدول (٧)

واردات الكويت الإجمالية من المجموعات السلعية لدول حوض النيل بالألف خلال الفترة

المجموعة	المتوسط	%
المنتجات الحيوانية والنباتية والمشروبات والتبغ	١٣٩٣٦.٦	٨٠.٣
الوقود والمنتجات البترولية ومنتجات الصناعات الاستخراجية	١٣٧٤.٨	٧.٩
المنتجات الكيماوية والبلاستيك	٣٠.٣	٠.٢
المطاط والجمود والأخشاب والمواد النباتية والورق ومنتجاته	١٧١٤.٧	٩.٩
خيوط والألياف النسجيه ومنتجات الغزل والنسيج والملابس	١٦٩.٨	١.٠
مصنوعات الرخام والأحجار والخزف والزجاج والمواد المثالية	٨,٨	١,٠
المنتجات المعدنية	١٢,٧	٠.١
الألات والأجهزة الكهربائية ومعدات النقل	٤٨,٤	٠,٠٣
أصناف أخري	٦٢.٧	٠.٤
المجموع	١٧٣٥٩	١٠٠,٠

المصدر: مركز التجارة العالمي Centre Centre Trade.

باستعراض البيانات الخاصة بواردات الكويت من المجموعات السلعية خلال الفترة (٢٠٠٨– ٢٠١٩) والواردة بجدول (٧) تبين أن المجموعات السلعية الرئيسية التي تألفت منها واردات الكويت الكلية من دول حوض النيل خلال الفترة (٢٠٠٨– ٢٠١٩م) تمثلت في مجموعات رئيسية أيضا بالإضافة إلى أصناف أخرى استحوذت مجموعة "المنتجات الحيوانية والنباتية والمشروبات والتبغ على نحو ٨٠.٣% من متوسط إجمالي واردات الكويت الكلية من المجموعات السلعية، يليها مجموعة المطاط والجلود والأخشاب والمواد النباتية والورق ومنتجاته بنحو ٩.٩%، ليمثلوا معا نحو ٩٠,٢% من متوسط إجمالي واردات الكويت الكلية من المجموعات السلعية من دول حوض النيل خلال تلك الفترة.

سادساً- مجالات التعاون الفنى الكويتى الأفريقي دراسة حالة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

انطلاقاً من دعم الكويت جهود التعاون الإقليمية مع دول العالم، انشئت الكويت الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عام ١٩٦١م بهدف دعم الدول العربية والنامية الأخرى بتقديم المساعدات لها لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مستويات معيشة شعوبها ومجتمعاتها من خلال مدها بالقروض اللازمة لتنفيذ برامج التنمية فيها، وتقديم المعونات الفنية بهدف تمويل مشروعات استطلاعية تساعد على تحديد فرص بناء الطاقات الانتاجية وتوفير الخدمات الاستشارية الفنية والمالية والاقتصادية.

(أ) القروض المقدمة للدول الأفريقية ودول حوض النيل.

جدول (٨)

إجمالي قيمة القروض المقدمة للدول بالمليون دينار كويتي خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٠٩)

الدول	حتى مارس ٢٠٠٩		حتى مارس ٢٠١٢		حتى مارس ٢٠١٥		حتى مارس ٢١٠٨	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الدول العربية	٢٢٨٣,٩	٥٤.٦	٢٦٤٠,٠	٥٥.٦	٣٠١٢,٠	٥٥,٧	٣٤١٧,٧	٥٥,٨
دول وسط أسيا وأوربا	٢٦١,٥	٦,٢	٢٩٠,٦	٦,١	٣٠٥,٨	٥,٧	٣٥٤,٧	٥,٨
دول وسط وجنوب وشرق أفريقيا	٣٠٥,٩	٧,٣	٣٣٩,٢	٧,١	٣٨٩,٨	٧,٢	٤٤٤,٣	٧,٣
دول شرق اسيا والمحيط الهادي	٨٠٨,٩	١٩,٣	٩١٣,٣	١٩,٢	٩٩٤,١	١٨,٤	١٠٥٦.٢	١٧.٢
دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	١٠٥,٢	٢,٥	١١١,٣	٢,٣	١٦٧,١	٣,١	١٩٥,٢	٣,٢
دول غرب افريقيا	٤٢٠,٤	١٠٠	٤٥٨,٠	٩,٦	٥٣٥,١	٩,٩	٦٥٦,٢	١٠,٧
المجموع	٤١٨٥,٨	١٠٠,٠	٤٧٥٢,٤	١٠٠,٠	٥٤٠٣,٩	١٠٠.٠	٦١٢٤,٤	١٠٠.٠

المصدر: الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية العربية، الكويت، أعداد متفرقة.

(ISSN: 2536 - 9555)

بلغ إجمالي قيمة القروض المقدمة للدول الأفريقية ما بين (٧٢٥: ١١٠٠) مليون دينار كويتي خلال الفترة (٢٠٠٩– ٢٠١٨) بنسبة تمثل تقريباً ١٧٪ من القروض المقدمة من قبل الصندوق الكويتي خلال تلك الفترة، كان نصيب دول غرب أفريقيا يمثل النصيب الأكبر من قيمة هذه القروض بنسبة ١٠% من قيمة القروض المقدمة من الصندوق الكويتي، وحوالي ٧٠% من إجمالي القروض الموجهة لأفريقيا. بينما دول وسط وجنوب وشرق أفريقيا والتي يقع في نطاقها دول حوض النيل تستحوذ على ٧% في المتوسط من إجمالي القروض المقدمة من الصندوق الكويتي، وتمثل ٤٠٪ من إجمالي القروض الموجهة لأفريقيا، كما يتضح من جدول (٨) استحوذت قطاعات كل من النقل والطاقة والمياه والصرف الصحي على ما يقرب من ٩٠% من القروض الموجهة للقطاعات الاقتصادية المختلفة. ومن جدول (٨) يتضح تطور القروض المقدمة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لدول حوض النيل، حيث استحوذت تنزانيا وأثيوبيا وأريتريا وكينيا مجتمعة على نحو ما يزيد على ٦٩–٧٢ من القروض الموجهة إلى دول حوض النيل، وبنسبة تمثل حوالي ١٦% من القروض الموجهة إلى الدول الأفريقية خلال الفترة (٢٠١٨–٢٠٠٩م)، وهو ما يعكس أهداف الصندوق الكويتي للتنمية نحو تمويل مشروعات تنموية للدول النامية وتحسين مستوى معيشة هذه الدول، حيث تعاني معظم الدول الأفريقية من إنخفاض مستوى أداء البنية التحتية وخاصة مجال الطرق والنقل والمياه والقطاع الصحي، في حين تمثل الفروض الموجهة لكل من مصر، السودان لمشروعات البنية التحتية حوالي ٩.٢٧٪ على الترتيب من إجمالي القروض الموجهة للدول العربية خلال الفترة (٢٠٠٩ ٢٠١٨). وهو يمثل حرص دولة الكويت على دعم مشروعات التنمية والبنية التحتية في كلا البلدين، ودعم أوجه التعاون في الانشطة المختلفة لكلا البلدين.

(ب) المنح والمعونات الفنية المقدمة لدول حوض النيل.

تقدم دولة الكويت المنح والمعونات الفنية لدول حوض النيل لتمويل إعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشاريع الإنمائية ولدعم وتعزيز قدرة الدول والمؤسسات المستفيدة من هذه المساعدات لتمكينها من تطوير الكفاءات الفنية والإدارية وتحسين مستوى أدائها.

ويوضح جدول (٩) المنح والمعونات الفنية والمقدمة للدول المتقدمة

الدول	حتى مارس ٢٠٠٩		حتى مارس ٢٠١٢		حتى مارس٢٠١٥		حتى مارس ٢٠١٨	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
السودان	١٣٧,٤	–	٢٠٢,٤	–	٢٨٦,٤	–	٣٠٦,٤	–
مصر	٥٠٠,٨	–		–	٦٩٠,٦	–	٩٢٣,١	–
أوغندا	١١,١	٧,٠	١٤,١	٧,٧	١٧,٦	٨,٣	٢١,١	٨,٦
الكنغو الديمقراطية	٨,٣	٥,٢		٤,٦	٨,٣	٣,٩	٧,٩	٣,٢
تنزانيا	٥٠,٩	٣١,٩	٥٠,٩	٢٨,٠	٦٠,٥	٢٨,٦	٧٩,٥	٣٢,٤
كينيا	١٤,٠	٨,٨	١٩,٩	١٠,٩	٢٤,٤	١١,٥	٢٤.٤	١٠,٠
أثيوبيا	٢٧.٧	١٨,٠	٣٥,٣	١٩,٤	٤٣,٣	٢٠,٥	٤٦,٠	١٨.٨
اريتريا	٢٣,٣	١٤,٦	٢٢,٤	١٢,٣	١٩,٥	٩,٢	١٩,٥	٨.٠
روندا	١٣,٤	٨,٤	٢١,٥	١١,٨	٢٥,١	١١.٩	٢٩,٦	١٢,١
بوروندي	٩,٧	٦,١	٩,٧	٥,٣	١٢,٦	٦,٠	١٧,٠	٦.٩
إجمالي الدول	١٥٩,٤	١٠٠,٠	١٨٢,١	١٠٠,٠	٢١١,٢	١٠٠,٠	٢٤٥	١٠٠.٠

تم حساب نسبة القروض الموجهة إلى البلد المعنى من القروض الموجهة إلى الدول العربية وليس الأفريقية وفقا لبيانات الصندوق. المصدر: الصندوق العربي التنمية الاقتصادية العربية، الكويت، أعداد متفرقة. ومن الجدول السابق يتضح أن دول وسط وجنوب وشرق أفريقيا تستحوذ على من (٣٪:٤%) من قيمة المنح المقدمة من الصندوق الكويتي للتنمية خلال الفترة (٢٠٠٩: ٢٠١٨)، واذا ما أخذنا في الاعتبار أن ما تحصل عليه دول حوض النيل التسعة من إجمالي ٢٢ دولة في هذا التجمع (وسط وجنوب وشرق أفريقيا) يعتبر ضعيف جداً مقارنة بدول داخل هذا التجمع أو مقارنة بتجمعات أخرى تستحوذ على نصيب كبير من هذه المنح لا يتماشى مع أهمية تلك الدول. ولا يختلف الحال كثيراً بما تستحوذه دول وسط وجنوب وشرق أفريقيا من المعونات الفنية حيث يبلغ نصيبها نحو ٣.٥٪ من قيمة المعونات الفنية المقدمة من الصندوق الكويتي للتنمية ارتفعت إلى ٨.٤% حتى عام ٢٠١٨.

(ISSN: 2536 - 9555)

الخاتمة والنتائج:

تناولت هذه الدراسة التبادل التجاري بين مصر ودول حوض النيل، وأسباب ومؤشرات تراجع هذا الدور مؤخرا، ومعوقات العلاقة والتبادل التجاري المصري– دول حوض النيل بصفة خاصة وفرص التعاون والمعوقات وآليات التعاون، كما تناولت الدراسة العلاقات التجارية الكويتية– الأفريقية، وتقييم هذه العلاقة والدروس المستفادة منها، وقد تبين لنا خلال الدراسة أن: من أهم أسباب تراجع الدور المصري تصاعد التوتر بين مصر ودول منابع النيل، وضعف التمثيل المصري فى المحافل الأفريقية ضعف الدور المصري في تسوية الصراعات الأفريقية، وضعف الاستثمارات المصرية في أفريقيا أن تراجع الدور المصري في أفريقيا يرجع إلى عوامل عدة، منها: تنامي دور القوى المنافسة في المنطقة كالعلاقات الإسرائيلية الأفريقية، والدور الاستثماري الخليجي وعدم تفعيل اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني المصري الأفريقي، ونقص الإمكانيات المصرية وغياب الإرادة السياسية.

أشارت الدراسة إلى أنه ربما ترجع معوقات التبادل التجاري بين مصر ودول حوض النيل إلى عدم وجود خطوط ملاحية بحرية وجوية منتظمة بين مصر ومعظم دول. افريقيا، وارتفاع أسعار الشحن إلى أفريقيا، وندرة المعلومات عن السوق الأفريقي لدى شركات التجارة الخارجية المصرية.

اقترحت الدراسة لتعزيز الدور المصري في القارة الأفريقية ودول حوض النيل في مختلف المجالات تعزيز قوة مصر الداخلية، ووضوح الرؤية والهدف بالنسبة لدور مصر الأفريقي، وتنمية وتنشيط التبادل التجاري بين دول الحوض والترويج للصادرات المصرية، وإبرام الصفقات التجارية. قيمة الصادرات السلعية الكويتية لأفريقيا بلغت نحو (٠.١٧) مليار دولار، أي ما يمثل حوالي (٠.٢٢٪) من إجمالي قيمة الصادرات السلعية الكويتية. في حين أن نسبة الواردات السلعية من أفريقيا بلغت (٢٪). بالنسبة للتجارة الخارجية مع أفريقيا اتضح ضعف حجم التبادل التجاري بين دولة الكويت ودول حوض النيل بصفة خاصة، حيث إن قيمة حجم التجارة الكويتية مع دول حوض النيل التسعة (باستثناء مصر) تمثل (٣.٥%) من قيمة التجارة الكويتية مع أفريقيا، وهو ما يعكس ضعف العلاقات التجارية مع أفريقيا بصفة عامة، ودول حوض النيل بصفة خاصة. في مجال الصادرات بلغت نسبة الصادرات الكويتية لأفريقيا نحو (٠.٢٢٪) من

قيمة الصادرات الكويتية الكلية العالم، وتختص دول حوض النيل بنحو (١٣.٢%) من قيمة الصادرات الكويتية لأفريقيا، ونقل هذه النسبة لدول حوض النيل بدورها لتصل إلى (٠.٠٣٪) من حجم الصادرات الكويتية الكلية للعالم. لا يختلف الوضع بالنسبة للواردات الكويتية عن الوضع في الصادرات، حيث بلغت نسبة واردات الكويت من دول حوض النيل حوالي (٣%) من الواردات الكويتية من افريقيا، تمثل هذه النسبة حوالي (٠.٠٦%) من الواردات الكويتية الكلية من العالم... أوضحت احصاءات التوزيع الجغرافي لقيمة صادرات الكويت الكلية لدول حوض النيل أن السودان استحوذت على نحو (٥٥.٥%) من متوسط قيمة صادرات الكويت لدول حوض النيل خلال تلك الفترة لتحتل المرتبة الأولى، يليها أثيوبيا في المرتبة الثانية ثم كينيا، ثم تأتى تنزانيا وأوغندا في المرتبة الرابعة والخامسة. تبين أن المجموعات السلعية الرئيسية التي تألفت منها صادرات الكويت الكلية الدول حوض النيل تمثلت في ٨ مجموعات رئيسية استحوذت مجموعة المنتجات الكيماوية والبلاستيك على نحو (٤٣٪) من متوسط إجمالي صادرات الكويت الكلية من المجموعات السلعية، يليها مجموعة الآلات والأجهزة الآلية والكهربائية ومعدات النقل وأجزائها" على نحو (٢٠%). بالنسبة للواردات استحوذت دولة السودان وكينيا على نحو (٤٢.٣٩)، (٣٤٠٣) من متوسط قيمة واردات الكويت الكلية من دول حوض النيل، وأن المجموعات السلعية الرئيسية التي تألفت منها واردات الكويت الكلية من دول حوض النيل تمثلت في مجموعات رئيسية أيضا استحوذت مجموعة المنتجات الحيوانية والنباتية والمشروبات والتبغ على نحو (٨٠.٣٪) من متوسط إجمالي واردات الكويت الكلية من المجموعات السلعية. بدراسة مجالات التعاون الفني الكويتي الأفريقي نجد أن دولة الكويت است. الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بهدف دعم الدول العربية والنامية الأخرى بتقديم المساعدات لها لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مدها بالقروض اللازمة لتنفيذ برامج التنمية فيها وتقديم المعونات الفنية بهدف تمويل مشروعات استطلاعية تساعد على تحديد فرص بناء الطاقات الانتاجية وتوفير الخدمات الاستشارية الغنية والمالية والاقتصادية. تبين لنا استحواذ تنزانيا وأثيوبيا وأريتريا وكينيا مجتمعة على نحو ما يزيد على (٧٠%) من القروض الموجهة إلى دول حوض النيل، وبنسبة تمثل حوالي (١٧%) من القروض الموجهة إلى

(ISSN: 2536 - 9555)

الدول الأفريقية واستحوذت دول وسط وجنوب وشرق أفريقيا على (٣-٤%) من قيمة كل المنح والمعونات الفنية المقدمة من الصندوق الكويتي للتنمية.

في إطار الدروس المستفادة لدولة الكويت فمن الضروري زيادة التبادل التجاري مع دول حوض النيل على غرار تجربة مصر، وأنه يجب العمل من خلال استراتيجية الشراكة العربية الأفريقية في إطار الإستراتيجية للتعاون العربي الأفريقي على ضرورة اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتشجيع القطاع الخاص للقيام بدور فعال في زيادة التبادل التجاري بين الدول الأفريقية والعربية، وتسهيل انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين المنطقتين سعيا لإقامة منطقة تجارة تفضيلية بين الدول الأفريقية والعربية.

المراجع

١. دياب على محمد على (باحث اقتصادي)، من أجل تعزيز الشراكة الاقتصادية العربية الأفريقية المنتدى رفيع المستوى حول التعاون العربي الأفريقي في مجال الاستثمار والتجارة وزارة التجارة والصناعة ليبيا (طرابلس)، ٢٥-٢٦/٩/٢٠١٠م.

٢. فرج عبد الفتاح فرج، الدور المصري في أفريقيا الواقع الراهن واليات التفعيل **المؤتمر السنوي للمجلس المصري للشئون الخارجية العلاقات المصرية الأفريقية**. نحو آفاق جديدة، ٢٠١٧.

٣. أحمد ياقوت، محمد تحليل عقبات التكامل الاقتصادي بين البلاد النامية، **رسالة ماجستير**، قسم الاقتصاد الزراعي كلية الزراعة جامعة الإسكندرية، ١٩٧٤.

٤. طارق نوير (دكتور)، دور الحكومة الداعم للتنافسية، المعهد العربي للتخطيط الكويت ٢٠١٣.

٥. وزارة التجارة والصناعة خطة عمل لتنمية الصادرات المصرية للدول الأفريقية هيئة تنمية الصادرات، القاهرة، ٢٠١٧.

٦. وزارة الموارد المائية والري: التعاون الثنائي مع دول حوض النيل.

٧. وزراه الصناعة والتجارة جهاز التمثيل التجاري إستراتيجية شاملة لتعزيز وتوسيع وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية المصرية الأفريقية، ٢٠١٥.

المواقع الالكتروني

- **http://www.ceeac-cccas.org**
- **http://www.ecowas.int**
- **http://www.mwri.gov.eg/PDF files/nailbasen.pdf.**
- **http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx؟ ArtID=70171#. VjSn214bEdU**
- **https://www.comesa.int/**
- **https://www.enaraf.org**